

Distr.  
LIMITED

E/CN.4/Sub.2/2001/L.42  
14 August 2001

ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

البند ٦ (ج) من جدول الأعمال

قضايا أخرى في مجال حقوق الإنسان: قضايا متفرقة

السيد إيدي، السيد غيسه، السيدة هامبسون، السيد جوانيه، السيد أوغرتسوف،

السيد أولوكا - أونيانغو، السيد بينهيرو، السيد رودريغيس - كواردوس،

السيد سيك يوين، السيدة ورزازي، السيد يوكوتا، السيدة زروقي: مشروع مقرر

٢٠٠١/... - الحالة الإنسانية للسكان العراقيين

إن اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بعد أن أشارت إلى قرارها ١/٢٠٠٠ المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، وإلى مقررها ١١٢/٢٠٠٠ المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠؛ وقد حرصت على أن تؤكد من جديد أن التدابير مثل الحظر يجب أن تكون محدودة زمنياً وألا تضر بالسكان المدنيين الأبرياء بأي حال من الأحوال كما ينبغي رفعها، لأسباب إنسانية واضحة، حتى وإن لم تتحقق بعد الأهداف المشروعة لهذه التدابير؛ وبعد أن أعادت تأكيد ضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والأحكام ذات الصلة من اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها، اللذين يحظران تجويع السكان المدنيين وتدمير ما هو ضروري لبقائهم؛ وقد أشارت ببالغ القلق إلى المعاناة الشديدة للشعب العراقي؛ وقد لاحظت أن الأمين العام للأمم المتحدة قال في البيان الذي أدلى به أمام مجلس الأمن في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ أن الحالة الإنسانية في العراق تشكل معضلة أخلاقية جديدة بالنسبة للأمم المتحدة؛ وقد أعربت عن قلقها الشديد إزاء حالة السكان المدنيين، وبصفة خاصة، الأطفال العراقيين الذين تفضي معاناتهم في حالات عديدة إلى وفاة مبكرة؛ وإذ أحاطت علماً مع القلق بالتأخيرات التي أشار إليها الأمين العام في تنفيذ برنامج "النفط مقابل الغذاء" وبالإعلان الذي قال فيه المسؤول عن البرنامج أن مخزونات اللقاحات ضد مختلف الأمراض قد بلغت أدنى المستويات، مما يعرض السكان المدنيين لأمراض معدية خطيرة؛ وقد لاحظت جميع البيانات التي قدمها عدد من وكالات الأمم المتحدة والتي تبين أن الأثر التراكمي لأشكال الدمار المرتبطة بالحرب مقروناً بالقيود المفروضة على الاقتصاد والتجارة والتي أثرت إلى درجة بعيدة على قدرة العراق على تحقيق الرفاهية لسكانه؛ وقد وجهت نداءً إلى منظمة الصحة العالمية لكي تعتمد على توجيه عناية خاصة إلى المشاكل الصحية الخطيرة التي تهدد السكان المدنيين؛ وقد أشارت من جديد إلى أن برنامج "النفط مقابل الغذاء" لا يفي باحتياجات السكان الحيوية إلا جزئياً، وإلى استمرار تدهور مستوى المعيشة والتغذية والتعليم والصحة لدى السكان، وإلى تدهور جميع الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة في مجال الماء الصالح للشرب والكهرباء والزراعة؛ وقد رأت مرة أخرى أن أي حظر تكون نتيجته الحكم على شعب بريء بالجوع والمرض والجهل بل والموت، يعد انتهاكاً صارخاً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذا الشعب ولحقه في الحياة وللقانون الدولي؛ قررت أن توجه من جديد نداءً إلى المجتمع الدولي، وبخاصة إلى مجلس الأمن، لكي يرفع تدابير الحظر التي تؤثر في الحالة الإنسانية للسكان العراقيين. وقررت أيضاً حث المجتمع الدولي وجميع الحكومات، بما فيها حكومة العراق، على تخفيف معاناة السكان العراقيين، خاصة بتسهيل إمدادهم بالأغذية والأدوية وكذلك بسبل تلبية احتياجاتهم الأساسية.